



State of Kuwait

دولة الكويت

٢٧ سبتمبر ٢٠١٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة


تحية طيبة وبعد

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (١٣) من القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥ في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح

عبدالوهاب محمد البابطين


٩/٠٤
٢٠١٨

يحال لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء


٢٠١٨/٩/٢٧



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اقترح بقانون

بتعديل المادة (١٣) من القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥

في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥ في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١٣) من القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه النص

الآتي:

" يخصص في ميزانية الهيئة اعتماد مالي لإعانة الهيئات الرياضية ويصدر المجلس قراراً بقواعد وأسس صرف هذه الإعانات المالية والإشراف على تنفيذها، وله وقف أو خفض الإعانات المالية مبدئياً لأسباب التي دعت إلى ذلك وفق أحكام وشروط اللوائح المتبعة".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل المادة (١٣)**

من القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥ في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة

نصت المادة (١٣) من القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه على تخصيص اعتماد مالي في ميزانية الهيئة العامة للرياضة لإعانة الهيئات الرياضية وهي اللجنة الأولمبية والاتحادات والأندية الرياضية سواء الشاملة أو المتخصصة، بحيث تصرف هذه الإعانات المالية حسب القواعد التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة، كما أجازت المادة المعنية للمجلس بوقف صرف أو خفض هذه الإعانات دون أن يترتب على الهيئة أي التزام قانوني، فلما كانت هذه المادة بصياغتها الحالية تخلو من النص على وضع قواعد تبين ماهية صرف هذه الإعانات والإشراف على تنفيذها كما خلت من إبداء أسباب وقف أو خفض الإعانة مع الاكتفاء بنصوص توجبه دون معقب عليها، مما ينم عن انفراد مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة بقرارات إيقاف أو خفض الإعانة المخصصة للهيئات الرياضية والتي تعتبر بأنها منحة مالية تمنحها الدولة لرعاية النشاط الرياضي، وتقوم الهيئة العامة للرياضة على ضوابط صرف هذه الإعانة، مع الإشارة إلى أن إدراج عبارة "دون أن يترتب على الهيئة أي التزام قانوني" يثير الشك والريبة.

ولذلك أعد هذا الاقتراح بقانون لتعديل المادة (١٣) من القانون المشار إليه.